طبقة حجمية أكبر - وتكون كل مجموعة متقاربة فيما بينها ، بينما يزداد التباعد بين مراكز الامارات .

مما سبق يتضح مرة أخرى ان النمط العام للتوزيع هو تقارب المراكز الريفية من بعضها البعض ، وذلك يرجع إلى العوامل البيئية التى أثرت فى التوزيع المكانى حيث المساحات الشاسعة الغير صالحة للإستيطان ، وقلة الموارد المائية وندرتها فى المنطقة ، مما أدى إلى تركز العمران وتقاربه على جوانب الأودية بالإضافة إلى الروابط القبلية وتجاور بطون القبيلة الواحدة التى كان لها دور فى تقارب تلك القرى . ايضا الظروف الأمنية كانت تضظرهم إلى التجاور والتقارب نتيجة لما كان يحدث من غزو وحروب مابين القبائل بعضها والبعض الآخر مما يتطلب اتصال دائم بين ساكنى تلك القرى الصغيرة لصد أى عدوان خارجى .

٩ : ١ : ١٣: الزراعة هى الوظيفة الرئيسية فى منطقة الدراسة بصفة عامة وهى كذلك فى ١٩٠ قرية وهجرة تمثل ٥ر٤٩٪ من جملة المراكز الريفية بينما تظهر وظائف أخرى بجانبها منها : تربية الماشية التى تظهر فى حوالى ٤١٪ من قرى وهجر المنطقة بينما لم تظهر الوظيفة التجارية سوى فى ٦ر٣٪ من مجموع القرى . فى حين ظهرت حرفة الصيد فى قرية واحدة فى الرايس .

أما الخدمات المحلية فى المنطقة فتعد أقل توفرا مقارنه بمناطق المملكة الآخرى . فهناك ٣٢٪ من جملة المراكز الريفية فى المنقطة تخلو من أى نوع من الخدمات . وتعتبر الخدمات التعليمية أكثر الخدمات انتشارا فى باقى القرى خاصة المدارس الابتدائية . ويلاحظ أنه لاتزال أعداد مدارس البنات لاتتساوى مع توزيع مدارس البنين فى كثير من المراكز الريفية . بالرغم من ضرورة التساوى بينهما لتماثل الشروط الواجب توفرها عند تأسيس المدارس . أما المدارس الثانوية فتلعب دورا يمتد نفوذه على الصعيد الاقليمى ، فنجد عددا كبيرا من الطلاب يتردد على القرى التى تتوفر فيها هذه المدارس لتلقى الخدمة التعليمية ، والتى لاتتوفر فى جميع المناطق لعددها لايزيد على مستوى المنطقة عن ١٢ مدرسة للبنين و٦ مدارس للبنات . وهناك انتشار محدود لفئة من الخدمات الأخرى كالخدمات الصحية والادارية والامنية وغيرها . أما المرافق العامة فلاتزال قرى المنطقة تفتقر إلى الكثير منها وأهمها : الكهرباء ، وشبكات المياه ، والبريد ، والهاتف .

٩ : ١ : ١٤: العلاقة إيجابية وطردية بين أحجام المراكز الريفية وعدد الخدمات فيها وإن كانت ضعيفة نسبيا إذ بلغت (٦٠١ر٠) فالنتائج المتوفره عن توزيع تلك الخدمات أثبتت أن القرى

الصغيرة الحجم تحتوى على عدد قليل من الخدمات لايتعدى مجال خدماتها مجتمع القرية نفسها بينما تظهر الخدمات والمرافق من مرتبة أعلى فى القرى الأكبر حجما . وبالتالى فإن القرى التى تتميز بوجود عدد مرتفع من الخدمات عددها قليل مقارنة بالقرى التى تنخفض فيها عدد الخدمات . وقد كان لتلك القرى التى تميزت بارتفاع عدد خدماتها خصائص تجعل تلك الخدمات ترتكز بها وهى معظمها مراكز إمارات سواء رئيسية ، أو فرعية ، أو مراكز لمجمعات قروية ، بالإضافة إلى وقوعها بالقرب من طريق رئيسى وقابليتها للنمو .

ومن خلال دراسة تجريبية باستعمال معامل الارتباط المتعدد والجزئى أظهر القياس ان حجم السكان ، وكون القرية مركز إمارة فرعية ، من أهم العوامل المؤثرة فى زيادة عدد الخدمات فى المنطقة . بينما عامل وقوع القرية على طريق رئيسى كان تأثيره بمفرده ضئيلا وغير واضح ، وقد بلغت العلاقة الارتباطية بينهما (٠ر٧٠٢) . ايضا أظهر تحليل شكل البواقى أن بعض المراكز الريفية قد حظيت بنصيب أوفر من الخدمات يزيد عما هو متوقع لها بالنسبة لأحجامها ، فى حين نال البعض الآخر من الخدمات أقل من المتوقع له .

٩ : ١ : ١٥: انعكست مظاهر سطح الأرض فى منطقة الدراسة على مظهر العمران خاصة فى مواضع المراكز الريفية وأشكالها وخططها ، فنجد معظم مواضع القرى قد أرتبط بروافد الأودية فى أماكن مرتفعة بعيدا عن خطر السيول ، أو مناطق الحرات ذات الأحجار السوداء المتكسرة حيث تتخذ القرى مواضعها فى المناطق السهلية الخالية من الحجارة أو بالقرب منها ، كما ارتبطت مواضعها بالقرب من امتداد الطرق .

أيضا تضافرت مجموعة من العوامل فى التأثير على أشكال القرى ونمط امتدادها . فالشكل المتكتل يكون نتاجا لعوامل طبيعية واقتصادية وأمنية كانت سائدة فى الماضى . وقد تغير الوضع كثيرا فى الوقت الحاضر بعد تحسن المستوى الاقتصادى ، واستتباب الأمن ، وزيادة أعداد السكان . فتضاعفت أعداد المساكن ، وكبرت أحجامها ، وبنيت منفصلة ومتباعدة نسبيا عن بعضها فى مساحة أكبر بعيدا عن النواه الأصلية . ولاتزال هناك بعض القرى محتفظة بالشكل المتجمع وخصوصا القرى التى توفرت من حولها الأراضى التى مكنت من استيعاب كل المساكن الحديثة التى اضيفت إليها ، وذلك بالقرب من الجزء القديم المهجور ، أو حول مقار الخدمات الإدارية الحديثة . أو عن طريق اندماج القرى الصغيرة المجاورة والملاصقة للقرية الأم وبالتالى تصبح جزءا منها .

٩ : ١ : ١٦: تنقسم قرى المنطقة إلى قرى مخططة وهى القرى الحديثة وقرى غير مخططة وتشمل معظم القرى القديمة . وبالتالى كان استخدام الأرض يختلف فى كلا النوعين : فالمراكز الريفية المخططة – والتى لوحظ قلة عددها فى المنطقة مقارنه بالقرى غير المخططة – يكون استخدام الأرض فيها وفق خطة معدة مسبقا ، مثال ذلك قرية المهد التى تميزت خطتها بالانتظام وإستقامة الشوارع والحارات التى تقطعها بالإضافة إلى إتساعها . وقد ظهرت الكتل البنائية منتظمة أو شبه منتظمة التوزيع فالخطة أقرب إلى الشكل المربع حيث تمتد وسط كتلتها السكنية شوارع رئيسية بعرض ٣٠ م تتعامد على شوارع فرعية عرض كل منها ٢٤ م كما تضم كتلتها السكنية ثلاث مخططات سكنية تتوزع بينها انماط الاستخدام الأخرى .

وقد اتضح من دراسة استخدام الأرض داخل قرى المنطقة غير المخططة أن الاستخدام السكنى يمثل النمط الرئيسى إذ يشغل ثلثى مسطحات إستخدامات الأراضى وهو ينقسم إلى نمطين : السكن القديم الذى يشغل حيزا صغيرا من مساحة القرية ، والسكن الحديث الجيد الذى يتميز بالاتساع والانتشار . كما ارتفعت نسبة الأراضى الفضاء التى تتخلل الكتلة العمرانية بالإضافة إلى الأراضى الزراعية . أما الخدمات العامة فتمثل النمط الثالث بالنسبة لاستخدام الأرض وأكثر ماتتضح هذه الخدمات فى مراكز الامارات الفرعية والتابعة ، ومنها ماهو شائع فى معظم القرى . أما التركيب الداخلى لهذه المراكز فيتميز بمرحلتين تاريخيتين : القسم القديم وتتميز مساكنه بالتكتل ، وهى ذات طابق واحد ، والشوارع ضيقة وليس لها اتجاهات محددة . أما القسم الحديث فقد شهد تطورا من حيث نمط المبانى الحديثة والعمائر ذات الطوابق المتعددة ، بالإضافة إلى الشكل الجمالى الجذاب ، أما شوارعها فإنها تتميز بالإتساع والإستقامة .

٩ : ١ : ١٧: وفى ضوء ماتم رصده وتدوينه فى ميدان الاستقصاء الحقلى لمنطقة الدراسة وجد تنوع واضح فى نمط المساكن ومادة البناء المستخدمة فيها .

فهناك المساكن الثابته والمساكن المؤقتة والتى تختلف مادة البناء فيهما ، فهى إما أن تكون مادة طينية أو حجرية أو من وبر الأغنام ، بالإضافة إلى وجود نسبة كبيرة من المساكن الحديثة المبنية بالطوب والأسمنت ، وقد ساهم فى وجود هذا التنوع عوامل بيئية مختلفة . وقد تدرجت المساكن الثابته عبر التاريخ مرتبطة بالموارد الطبيعية إلى جانب زيادة قدرة الانسان على استخدام هذه الموارد . فمن المساكن القديمة المبنية بالطين أو الحجر إلى المساكن المبنية بالطوب ، فالمساكن الحديثة المبنية بالخرسانة المسلحة والمتعددة الأدوار . وتعتبر المساكن المبنية بالطين أو الحجر هى النمط التقليدى الذى كان سائدا فى الماضى وهو مازال موجودا فى

الكتلة السكنية القديمة من القرى . أما النمط السائد حاليا المساكن المبنية بالطوب . وقد أتضح من الدراسة ان هناك ٥ر٥٦٪ من إجمالى القرى مازالت تغلب عليه نسبة القرى الحاوية على أكثرية من المساكن القديمة ، تركزت نسبة كبيرة منها فى إمارة العلا . وقد تم حاليا فى منطقة الدراسة إستبدال الكثير من المبانى القديمة بمبان حديثة ، وان ماتبقى من المبانى القديمة طرأت على كثير منها تغيرات تحديث فى الشكل والمنافع السكنية الداخلية . أما التصميم الداخلى لهذه المساكن فليس هناك عموما ثمة تخطيط مسبق لبناء الوحدة السكنية فى هذه المنطقة فالمساكن القديمة تبدى تشابها كبيرا من حيث التصميم الداخلى اما المساكن الحديثة المبنية من الخرسانة المسلحة ومبانى الطوب قد تختلف من حيث عدد الغرف والاتساع تبعا للمستوى الاقتصادى وان كانت تتفق فى تقسيم المسكن إلى قسمين قسم خاص بالرجال وقسم خاص بالنساء .

وقد ظهرت إلى جانب المساكن الثابته مساكن مؤقته تتنوع مابين الصنادق والعشش وبيوت الشعر والتى ظهرت على هوامش المراكز الريفية الكبيرة وبعض المدن .

٩ : ١ : ١٨: تضمنت خطط التنمية الريفية فى المنطقة برامج مقترحة فى القطاعات المختلفة ، تمثلت أهمها فى تنمية قطاع الزراعة عن طريق منح القروض ، والاعانات ، واستصلاح الأراضى وتوزيعها على المواطنين ، وإقامة السدود . كم ركز قطاع الكهرباء على توصيل الخدمات الكهربائية إلى المناطق الريفية عن طريق مشروع كهربة الريف ، ايضا وضعت برامج شاملة لتوطين البدو وتغيير نمط حياتهم بالاستقرار وتطوير الزراعة . أما القطاع الصحى فقد وضعت خطط لتوفير الخدمات الصحية العلاجية والوقائية الشاملة فى المناطق الريفية وفق معايير تناسب احجام السكان . ونال قطاع التعليم اهتماما خاصا فى خطط التنمية بهدف تكوين المواطن العامل المنتج ، بتوفير الروافد التى توصلة لتلك المرحلة وإيجاد مصدر الرزق له عن طريق انشاء مدارس جديدة ، أو التوسع فى طاقة المدارس القائمة فى المناطق المحتاجة لهذه المرافق .

وقد وضعت خطط مقترحة لتنمية القرى المحيطة بالمدن ودمجها فى النسيج الحضرى لهذه المدن . أيضا دمج القرى والهجر الصغيرة القريبة من القرى الكبيرة . وهذا النمط من التنمية سينتهى بتكوين مدن هامة فى المنطقة تعتبر مراكز خدمات اقليمية لظهيرها ، وعواصم اقليمية وادارية لمناطقها . كم تضمنت برامج التنمية المقترحة تحديد التجمعات السكانية غير المشمولة بخدمات البلديات لتقديم الخدمات اللازمة لها ، وترشيح القرى التى تصلح لأن تكون مركزا للخدمات ، سواء أكانت مجمعات قروية أو قرى نموذجية .

٩ : ٢ : التوصيات :

يمكن إيجاز توصيات هذه الدراسة فيما يلى :

٩ : ٢ : ١: الاهتمام بالبعد الإقليمى فى التخطيط التنموى وذلك لتنظيم تكامل عمليات التنمية فى المناطق الحضرية والقروية ، وتحسين مجالات التنسيق والتعاون بين الوزارات والمؤسسات التى تضطلع بعملية التخطيط الإقليمى من خلال توحيد أعمال المسح للمناطق ، وتجميع البيانات القطاعية حسب الامارات فى إطار الجداول الزمنية لخطط التنمية الخمسية .

٩ : ٢ : ٢: العمل على توفير الخدمات الأساسية لسكان المراكز الريفية ، وتطوير الخدمات القائمة والتوسع فيها . ففى مجال التعليم لابد من بذل جهود لضمان توافر مايكفى من المدرسين والتسهيلات المدرسية ، لإستيعاب العدد المتزايد من الملتحقين بالمدارس ، خاصة المدارس المتوسطة والثانوية التى يعتبر انتشارها محدودا بالنسبة لمساحة المنطقة . أما الخدمات الصحية مازالت محدودة لم تصل إلى مستوى الخدمات الصحية المطلوبة ، مما يستلزم توفير العديد من المستوصفات ومراكز الرعاية الصحية الأولية فى مراكز التجمعات السكانية بالإضافة إلى توفير مراكز رعاية صحية خاصة بالأمومة والطفولة ، فى حين يحتاج المسنون إلى علاج خاص بأمراض الشيخوخة .

هذا بالإضافة إلى الخدمات التى لم تنتشر بشكل فعلى كالكهرباء ، وشبكات المياه والهاتف . ومكاتب للشرطة .

٩ : ٢ : ٣: توجد كثير من الهجر غير القابلة للنمو تمثل عبئا اقتصاديا واداريا على الدولة ، مما يستلزم من الجهات المختصة الحد من انشاء القرى والهجر الجديدة ، وإعادة النظر فى القرى والهجر القائمة فى مناطق غير قابلة للنمو ، وذلك عن طريق ضمها إلى هجر أخرى قابلة للنمو ، أو الأبقاء عليها فى حالة الضرورة القصوى دون توسع . على أن يقتصر تقديم الخدمات الضرورية لها فقط ، أو ربطها بخدمات أقرب مدينة أو قرية أو هجرة . مع قصر قروض صندوق التنمية العقارية الخاصة ببناء المساكن فى القرى والهجر القابلة للنمو فقط مما يشجع على تعمير هذه القرى والهجر وبالتالى يعمل على إضمحلال القرى والهجر التى لاتتوفر بها مقومات الحياة .

٩ : ٢ : ٤: لما كانت المجمعات القروية أكثر ملائمة فى أسلوب تقديم الخدمات البلدية للقرى ؛ فإن التوسع فيها يحقق مزيدا من هذه الخدمات لتنمية وتطوير القرى ، مما يستلزم

استحداث مجمعات قروية جديدة ، مع تطوير المجمعات القائمة لتكون الخدمات البلدية وغيرها من الخدمات العامة فى متناول سكان المناطق القروية بتكلفة معقولة ، للحد من التباين بين المناطق الحضرية والقروية .

٩ : ٢ : ٥: تشجيع ودعم عمليات توطين البدو فى القرى القائمة والتى تتوفر فيها مقومات الحياة ، والحد من ظاهرة الترحل والتشتت السكانى ، وذلك يتطلب وضع استراتيجية للتوطن تأخذ فى اعتبارها التركيب الاجتماعى للقبائل ، وان يكون لدى راغبى التوطين الرغبة الجدية فى الاستقرار والاستيطان واصلاح الأراضى واستثمارها .

٩ : ٢ : ٦ : الاهتمام بمشروعات التجهيزات الأساسية الحكومية فى القرى ، كأنشاء الطرق الرئيسية والفرعية والزراعية التى تربط القرى ببعضها البعض ، وتربط مناطق الانتاج الزراعى بمراكز التسويق ، مع الاهتمام بتعبيد الطرق الممهدة فى المناطق الوعرة . ايضا الاهتمام بتنمية الأودية الخصبة التى يمكن استغلالها ، وإقامة السدود ، وحفر الآبار ، وتنمية إمدادات المياه الجوفية للأغراض الزراعية ، ومشروعات التجهيزات الأساسية الهامة الأخرى .

٩ : ٢ : ٧: ان ظاهرة الهجرة من البادية والريف إلى المدن مازالت مستمرة مما سيؤدى إلى حرمان القطاعات الريفية من العمال والمنتجين ، وبالتالى تؤدى إلى إنخفاض الانتاج الزراعى . وللحد من هذه الظاهرة لابد من إقامة مشاريع تنموية تجذب الأيدى العاملة إليها مثل إنشاء صناعات قائمة على الزراعة فى المناطق الزراعية ربما يحول دون الهجرة من الريف إلى الحضر أو يحد منها بصورة رئيسية .

٩ : ٢ : ٨: ان تحسين الأحوال الاجتماعية يعد من المشاكل الرئيسية التى تواجه برامج التخطيط الانمائى خاصة فى الارياف ؛ وذلك باعتبارها عنصرا متمما من عناصر التخطيط الانمائى الشامل . ويكون ذلك عن طريق توفير الخدمات الاجتماعية التى تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعى ، وتحسين مستوى معيشة السكان ، وتشجيع المواطنين على المشاركة فى انشطة التنمية ، والتخفيف من آثار التحول الاجتماعى والاقتصادى السريع . ولتحقيق ذلك لابد من الإسراع فى زيادة انشاء مراكز التنمية الاجتماعية فى المناطق الكثيفة السكان والمتباعدة لتشمل خدماتها قطاع أكبر من السكان .

A B S T R A C T

THE CHARACTERISTICS OF

THE RURAL SETTLEMENTS IN AL-MADINA AL-MUNAWARH DISTRICT

BY

AISHA MOHAMMAD AL- HAJ A.ABDUL KHADER

A DISSERTATION

SUBMITTED TO

THE GIRLS' COLLEGE/JEDDAH

IN PARTIAL FULFILLMENT OF THE REQUIREMENTS FOR THE DEGREE OF

DOCTOR OF PHILOSOPHY

DEPARTMENT OF GEOGRAPHY

1413-1993

A B S T R A C T

The characteristics of

The rural settlements in Al- Madina Al-Munawarh District

By

Aisha Mohammad Al-Haj A.Abdul Khader

This study concerns the characteristics of the rural settlements in Al- Madinah Al-Munawarh district/Saudi Arabia It deals with the site,situation,geographical distribution,size spacing,rural intraction and future planning of 400 rural settlements in the holy Madinah area.

The data analysis followed both of the descriptive comparative approach and the analytical quantitative methods.

The body of this thesis consists of nine chapters,fourty four tables,one hundred and eleven charts and figures beside the bibliography and the annexes.

In chapter one which comprises the introduction we definded the statement of the problem the methods of the research and the organization of the study.

Chapter two discussed the review of the literature,which was devided into two headings;studies concerning the rural areas in general and studies concerning the rural life in the Kingdom of Saudi Arabia in particular.

Chapter three shed some lights on the physical and human aspects of the Madina district while.

Chapter four discussed thoroughly the area distribution patterns of the rural settlements.

In Chapter five the physical and the human factors affecting the distributional patterns were discussed.More emphasis were given to valleys which showed positive and

strong relationship with the rural centers.

Chapter six dealt with the classification of the rural settlements according to the size of the population,the number of houses,and the structure of functions.

The shape of the rural centers,the internal structure and the landuse patterns were discussed fully in the seventh chapter.while the rural development plans and policies were the core of the eighth chapter.

the thesis ended with some conclusions and recommendations concerning the improvement of the future quality of life in the study area.

****

****

ملخص البحث

لقد بدأ الاهتمام بالريف والتنمية الريفية يأخذ مكانه فى مسيرة التنمية فى المملكة العربية السعودية ، كما أن قضية تنمية القرى السعودية وتطويرها أصبحت تعد أحد الركائز الأساسية فى وضع استراتيجية التنمية الشاملة بالمملكة . وقد تناولت فى هذه الرسالة دراسة السمات العامة لمراكز الاستيطان الريفى فى منطقة المدينة المنورة دراسة جغرافية . وقد كان الهدف من الدراسة يتلخص فى :

- دراسة التوزيع المكانى للمستوطنات الريفية ، والعوامل المؤثرة فيه .
- دراسة أحجام مراكز الاستيطان الريفى .
- دراسة التباعد وصلة الجوار بين المستوطنات الريفية .
- دراسة الأوضاع المستقبلية للمستوطنات الريفية وارتباطها بالتخطيط الإقليمى للمنطقة .

وقد اتبعت فى هذه الدراسة المنهج الوصفى التحليلى المقارن مع الاستفادة من طرق التحليل الكمى ما أمكننى ذلك .

وأظهرت التقرير النهائى للدراسة فى مجلد يتكون من تسعة فصول إلى جانب قائمة بالمصادر والمراجع ثم الملاحق وضمنت الرسالة أربعة وأربعون جدولا ومائة واثنى عشر شكلا .

شمل الفصل الأول : المقدمة وفيها تناولت أسباب أختيار الموضوع وأهداف الدراسة ومنهجها ، ومراحل العمل بالرسالة ، أما الفصل الثانى : فقد تناولت فيه الدراسات السابقة فى مجال العمران الريفى فى المملكة العربية السعودية ومنطقة الدراسة وقد أشتمل على : تعريف بجغرافية العمران الريفى والمعايير المتبعة فى تحديد المناطق الريفية فى العالم . كما تعرضت للوضع الحالى للمناطق الريفية فى المملكة العربية السعودية .

أما الفصل الثالث : فدرست فيه الملامح الجغرافية لمنطقة الدراسة ، وتناولت الدراسة الملامح الطبيعية ومنها : الموقع الجغرافى للمنطقة ، ومظاهر السطح . كما تعرضت لدراسة مناخ المنطقة . وفى الجانب البشرى تناولت دراسة السكان وأنماطهم وتوزيعهم بالإضافة إلى تركيب السكان النوعى والعمرى والاقتصادى .

كما تعرضت فى الفصل الرابع : لدراسة مقاييس توزيع المراكز الريفية . وإستخدمت طريقة تحليل صلة الجوار للكشف عن نمط التوزيع ، وقد تم تطبيقها على كامل المنطقة . وأنهيت الفصل بتحديد حالات التجاور الموجودة فى المنطقة . والصورة التوزيعية العامة للمراكز الريفية .

وقد خصصت الفصل الخامس : لدراسة التوزيع الجغرافى للمراكز الريفية فى المنطقة وتناولت فيه العوامل الطبيعية والبشرية المؤثرة فى توزيع المراكز الريفية . وقد كانت الأودية من أهم العوامل الطبيعية التى لها تأثير إيجابى على توزيع المراكز الريفية . بالإضافة إلى عاملي التربة والتركيب الجيولوجى . أما أهم العوامل البشرية التى تعرضت لها الدراسة فهى الطرق بأنواعها بالإضافة إلى الموارد الاقتصادية والهجرة السكانية وملكية الأرض .

أما الفصل السادس : فدرست فيه أحجام المراكز الريفية ووظائفها . وأوردت فيه : أنماط الأحجام السكانية وفئات الأحجام ، كما تعرضت للتباعد بين تلك المراكز مستخدمه طريقة لحساب نصف قطر الشكل السداسى الذى تقع ضمنه أى مجموعة من مراكز الاستيطان . كما درست العلاقة مابين الحجم والتباعد . وفى هذا الفصل أيضا تعرضت للأنماط العامة للوظائف ، كما تناولت أهم الخدمات المحلية فى القرى . وقمت بالكشف عن نوع العلاقة التى تربط حجم المركز الريفى وعدد الخدمات المتوفرة فيه مستخدمة بعض الصيغ الرياضية كمعامل الأرتباط الأحادى والارتباط المتعدد .

وقد كان شكل المراكز الريفية وتركيبها الداخلى محورا للفصل السابع : فدرست فيه أنواع المواضع التى ظهرت بجانبها المراكز الريفية ، بالإضافة إلى أنماط الشكل الخارجى لتلك المراكز. أيضا تعرضت فى هذا الفصل لدراسة إستخدام الأرض داخل المراكز الريفية المخططة وغير المخططة . وأنواع المساكن ومادة البناء المستخدمة فيها .

كما خصصت الفصل الثامن : لدراسة التنمية الريفية فى المنطقة ومستقبلها . والتخطيط المقترح وأثره فى تغيير الأوضاع المستقبلية ، كما تعرضت لبرامج ومجالات التنمية المقترحة فى القطاعات المختلفة .

وأوردت فى الفصل التاسع : الخاتمة التى تضمنت أهم النتائج الخاصة بالدراسة والتوصيات التى ترى الباحثة أهمية طرحها فى هذا المجال .